Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET
شبكة المعلومات الجامعية

# بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# شبكة المعلومات الجامعية

# التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# جامعة عين شمس

## التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

## قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

## يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# بالرسالة صفحات

# لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B ١٢٧٤٦

كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

# جرائم العنف الجنسي في بعض البلدان العربية وسبل الوقاية منها

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون الجنائي

إعداد الطالب
مصطفى مسعود إبراهيم أبو القاسم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

- أ. د./ محمود محمد سليمان كبيش (مشرفًا ورئيسًا)
  أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- أ. د./ شريف سيد كامل (عضوًا)
  أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث
- المستشار د./ محمد حنفي محمود (عضوًا)
  رئيس محكمة الاستئناف، ورئيس محكمة الزقازيق

٢٠١٢م

# شكر وتقدير

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ محمود محمد كبيش** عميد كلية الحقوق- جامعة القاهرة؛ المشرف على هذا البحث وذلك أولاً لتفضله بقبول الإشراف على البحث، ثانيًا لجهوده وتوجيهاته ومساندته للباحث مما كان له كبير الأثر في النفس على المواصلة والاجتهاد في العمل رغم كل الظروف المحيطة، فله مني كل الشكر والتقدير، وله أيضًا الدعوات والتمنيات بدوام الترقي، لما لمسناه من عطف تجاه الطلاب والتفاني في العمل.

وأتوجه بالشكر والتقدير والامتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ عادل يحيى قرني** بكلية الحقوق- جامعة القاهرة؛ لما قدمه لي من عون وملاحظات أثرت البحث وزادت من قيمته العلمية.

والشكر أيضًا إلى أسرة كلية الحقوق جامعة القاهرة، لما بذلوه من جهد ومثابرة للارتقاء بالمستوى العلمي للطلاب هادفين إلى تخريج طلاب على مستوى عالي من العلم.

ولهم مني جميعًا الشكر والتقدير .

**الباحث**

## لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

- أ. د./ محمـــود محمد سليمان كبيش (مشرفًا ورئيسًا)

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

- أ. د./ شـــريف ســـــيد كامـــل (عضـــوًا)

أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث

- المستشار د./ محمد حـنفي محمـود (عضـــوًا)

رئيس محكمة الاستئناف، ورئيس محكمة الزقازيق

# المقـــــدمة

الحمد لله الذي خلقنا من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فقال سبحانه وتعالى في التنزيل الكريم: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾[1].

ونحمده ونشكره سبحانه على أن جعل للإنسان الزواج الوسيلة الوحيدة للتوالد والتكاثر واستمرار الحياة فقال وقوله الحق: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهَّ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَّ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2]. وبهذا وضع الله للغريزة سبيلها المأمون وصان النسل من الضياع، والمرأة عن أن تكون كلاً مباحًا لكل راتع وبضاعة في السوق.

فالأسرة التي وضع الله للبشرية نظامها هي التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[3]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]. ومن هنا كان التنظيم الاجتماعي والقانوني للحياة الجنسية للأفراد، فإشباع الغريزة الجنسية قد يتم بطريق مشروع وهو الزواج الذي دعى إليه الإسلام وغيره من الديانات والشرائع السماوية.

فالشريعة الإسلامية بمنهجها الشامل والحكيم تهدف إلى حفظ النسل،

---

(١) سورة الزمر، الآية ٦.
(٢) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٣) سورة النحل، الآية ٧٢.
(٤) سورة الروم، الآية ٢١.

وتدبير كل الوسائل والطرق التي تكفل نقاءه وسلامته من المحرمات، وهذا لن يكون إلا في ظل تشريع إلهي ينظم العلاقات الجنسية بين الذكر والأنثى، تنظيمًا تتحد دائرته مع دائرة العفة والطهارة.

وذلك مقصد الشريعة الإسلامية من الزواج الشرعي، الذي يوصل إلى غاية نبيلة وشريفة وهي بقاء الجنس البشري، وصونه من الفساد والفناء، والزواج باعتباره سُنّة من سنن الإسلام، وضرورة فطرية، واجتماعية، ونفسية، طبّع الله ﷻ عليها ما خلق من البشر، وهذا ما تقرره الشريعة الإسلامية التي تنظر إلى الإنسان باعتباره الروح، أو تلك النفحة الإلهية التي نفحها الله فيه من أجل استمرار الأجيال.

وقد جعل الله من هذا الإنسان بحكم تكوينه الجسمي، وما أودعه فيه من شهوات ونزوات، طالبًا للإشباع الجنسي المشروع على ألا يسيطر هذا الإشباع على تفكيره، وحتى لا يجرفه من طريق الصلاح والرشاد، ويحول بينه وبين الكمال الروحي والعقلي، مؤديًا به إلى الهلاك، لغرض إشباع الدوافع والشهوات الجنسية بصورة عشوائية، وفي هذا مدعاة لانتشار الفساد في الأرض، وتدعيم لما يسود العالم اليوم من نزعة لا أخلاقية على يد من ينادون بالعصرية والتجديد والإباحية للغريزة الجنسية، التي لم تُخلق لأن تكون متعة في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق غاية نبيلة وهدف سام يحفظ الأجيال المتعاقبة.

وأي نوع من أنواع الممارسات الخارجة عن إطار العلاقات الشرعية تعد لوثة أخلاقية، وجريمة اجتماعية خطيرة لما لها من مخاطر متعددة النواحي والاتجاهات، الأمر الذي يتطلب أن تتضافر الجهود لمكافحتها والضرب على أيدي العابثين بالقيم والأخلاق الإسلامية، التي عليها قوام الأمة وسعادتها، ناهيك إذا كانت جرائم العنف الجنسي على رأس هذه الممارسات الخارجة عن إطار العلاقات الشرعية

الصحيحة، حيث تعتبر جرائم العنف الجنسي بوصفها الحالي في إحدى صورها (الاغتصاب) بشكله المتسع العنيف في كثير من بلدان العالم وبخاصةً في عالمنا العربي ظاهرة قديمة حديثة ازدادت في كافة المجتمعات بالانقلابات الصناعية والتقنية، وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الحضارة الحديثة والمدنية ساعدت على انتشار جرائم العنف الجنسي واتسعت ظاهرة الاغتصاب وتنامت أعداد المغتصبات باطراد من جرّاء ذلك.

وساعد على ذلك أيضًا وسائل الاتصال المتطورة وأشرطة الجنس المتوفرة وصحف ميسرة وإعلانات مدفوعة الأجر تجد دائمًا فيها المحرك للمشاعر الجنسية، كل ذلك وفر البيئة الصالحة لانتشار جرائم العنف الجنسي.

ورغم ما تتمتع به بيئتنا العربية من قيم وأخلاق نبيلة، إلا أن بعض الظواهر السلبية قد ساعدت في بعض مظاهرها على توافر الانحراف الجنسي لدى الأفراد فضلاً عن ممارسة العنف الجنسي، زد على ذلك سوء التربية الجنسية للنشء واختلاطهم ببعض دون رقابة، وتزاحم الأسر في المساكن الضيقة مع تقاربهم أثناء النوم، فضلاً عن الكبت الجنسي والحرمان الجسدي، ومظاهر التبرج، وتزايد الصور العارية والمناظر المثيرة، وعدم توجيه المراهقين وحل مشكلاتهم، كل هذا يساعد على انتشار جرائم العنف الجنسي.

وفي هذا البحث نتناول موضوعًا مهمًا؛ بل يمكن القول إنه إحدى الظواهر التي شغلت الرأي العام العالمي والمحلي في الآونة الأخيرة وجذبت الأنظار والمتخصصين إليها بشكل ملحوظ وهي تتمثل في جرائم العنف الجنسي وأساليب مواجهتها في بعض البلدان العربية.

## مشكلة الدراسة :

الجريمة عمومًا أو جرائم العنف الجنسي ظاهرة آخذة في التزايد بشكل عام في جميع دول العالم فقد أكدت الإحصاءات العالمية أن الجريمة ازدادت بشكل ملحوظ عن ذي قبل وخاصةً في البلدان العربية خلال نصف القرن الماضي، ومن المؤكد أن جرائم العنف والعنف الجنسي وتعرض الإناث للاغتصاب ازدادت بزيادة كمية الجريمة في العالم على ما هي عليه، وقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى هذه الزيادة، وهذا ما أشارت إليه تقارير الأمم المتحدة[1]، وكذلك تشير الإحصائيات الجنائية في كثير من البلدان العربية إلى هذه الزيادة وإلى ارتفاع نصيب المرأة من هذه الجرائم وتنوع الجرائم المرتكبة ضدها، ولا يختلف الوضع طبعًا بالنسبة للمرأة سواء في المجتمع الليبي أو المصري، حيث تزايدت معدلات الاعتداء عليها، وتنوعت خاصةً بعد تزايد الأعباء المعيشية والاقتصادية، وتزايد أدوار النساء الاجتماعية في المجتمعين المصري والليبي وكافة البلدان العربية[2].

والجدير بالذكر أن جرائم العنف الجنسي لم تنل الاهتمام الكافي من علماء الاجتماع والمتخصصين في علم الإجرام والانحراف رغم أن هذه الجرائم أصبحت أكثر انتشارًا.

وهذه الدراسة هي محاولة للوقوف على حجم أخطار هذه الجرائم والعوامل الدافعة لارتكاب هذه الجرائم ومتابعة سبل مكافحتها والوقاية منها.

---

(١) مشار إلى ذلك في الوثيقة التي قدمتها إلى مؤتمر السكان والتنمية، ونُشرت هذه الوثيقة في جريدة الديار اللبنانية، العدد ٢١٧٥ بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٩٤، تحت عنوان «النشاط الجنسي للمراهقين في العالم».

(٢) د. عبد الرحمن أبو توتة، الدراسات الوطنية حول الجريمة، مجلة دراسات، العدد الثامن، السُّنَّة الثالثة، ٢٠٠٢، ص١٣٤.